



حماية المدنيين

14 - 20 نيسان/أبريل 2010

أحدث التطورات منذ يوم الأربعاء 21 نيسان/أبريل

- 21 نيسان/أبريل: أبعدت السلطات الإسرائيلية إلى قطاع غزة فلسطينيا فور خروجه من السجن بعد أن قضى فترة العقوبة والتي بلغت 9 سنوات . وقبل سجنه عاش الرجل عدة سنوات في الضفة الغربية مع زوجته وطفليه الذين ما زالوا يعيشون هناك. وحاليا يقيم الرجل في خيمة احتجاجية بالقرب من حاجز إيريز.

الضفة الغربية

إصابة 6 فلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية

أصابت القوات الإسرائيلية 6 فلسطينيين من بينهم ثلاثة أطفال مقارنة بـ 19 فلسطينيا أصيبوا خلال الأسبوع الماضي. وقد أصيب أيضا ثلاثة من أفراد القوات الإسرائيلية. ومنذ مطلع هذا العام قتل خمسة فلسطينيين وأصيب 538 فلسطينيا و70 من أفراد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.

نظمت خلال الأسبوع مظاهرات للاحتجاج على بناء الجدار (بيت جالا، محافظة بيت لحم)، وعلى القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى الأراضي الواقعة بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية (بيت أمر، محافظة الخليل)، وتوسيع مستوطنة حلميش (محافظة رام الله) وإحياء يوم الأسير الفلسطيني (محافظات الخليل، ورام الله، والقدس، وأريحا). وأصيب خلال هذه المظاهرات أربعة فلسطينيين بالإضافة إلى اثنين من النشطاء الدوليين وجندي إسرائيلي. أما الفلسطينيان الآخران فقد أصيبا خلال عمليات البحث والتفتيش.

نقّدت القوات الإسرائيلية خلال هذا الأسبوع 100 عملية بحث داخل القرى والبلدات الفلسطينية. وفي إحدى هذه العمليات التي وقعت في منطقة سلوان في القدس الشرقية، فتشت القوات الإسرائيلية عدة منازل ومسجد واعتقلت ثلاثة فلسطينيين بحجة إلقاء الحجارة. وقد أثار هذا الاعتقال مصادمات ما بين السكان الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية أقيمت خلالها الحجارة وقنابل الغاز المسيل للدموع. ووفقا لما أفاد به السكان، أطلقت القوات الإسرائيلية كذلك الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط والرصاص الحي. وأصيب خلال هذه العملية شرطيان إسرائيليان وأبلغ عن عدة حالات اختناق جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع.

وهذا الأسبوع، أطلقت القوات الإسرائيلية النار باتجاه سيارة مسرعة تحمل لوحة ترخيص إسرائيلية كانت تحاول عبور حاجز الكفريات المقام على الجدار (طولكرم)، مما أدى إلى إصابة السائق الإسرائيلي الذي كان يحاول تهريب ثمانية عمال داخل إسرائيل؛ وقد أعتقل العمال الثمانية.

تواصل الأحداث المتصلة بمستوطنين إسرائيليين

وقعت خلال الفترة التي يشملها التقرير ستة حوادث متصلة بمستوطنين استهدفت الفلسطينيين وأسفرت عن وقوع أضرار بالمتلكات، إضافة إلى العديد من حوادث التخويف، ومنع الوصول والتعدي على الممتلكات. كما وقعت أيضا ثمانية حوادث استهدفت مستوطنين أسفرت عن تضرر بالممتلكات وفقا لما أورده الجيش الإسرائيلي. ولم تُسفر أي من حوادث هذا الأسبوع عن وقوع إصابات.

وفي حوادث منفصلة كتب المستوطنون الإسرائيليون كتابات باللغة العبرية على جدران أحد المساجد ومنزلين وأشعلوا النار في أربع سيارات داخل القرينتين الفلسطينيتين جنصافوط وحوارة في شمال الضفة الغربية. وتعدّ هذه الحادثة الثالثة المسجلة من حوادث استهداف المستوطنين لمساجد منذ 11 كانون الأول/ديسمبر 2009. وفي حادثتين تسبب المستوطنون بأضرار لجدار منزل في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية وحطمو مواد بناء في منزل قيد الإنشاء في قرية بورين (نابلس). بالإضافة إلى ذلك اقتلع المستوطنون 120 شتلة زيتون زرعت حديثاً في أرض فلسطينية تعود لقرية قريوت (نابلس).

وقد وقعت ثمانية حوادث نجمت عنها أضرار للسيارات الإسرائيلية جراء إلقاء فلسطينيين الحجارة باتجاهها في طرق في الضفة الغربية تقع بالقرب من قرى فلسطينية في كل من محافظات رام الله، والخليل، وبيت لحم، والقدس. إضافة إلى ذلك، أبلغ عن حادث إطلاق نار باتجاه سيارة إسرائيلية بالقرب من قرية عزون (قلقيلية)، لم يسفر عنه أي إصابات أو أضرار بالممتلكات. وقد نفذت القوات الإسرائيلية عملية تفتيش في القرية في أعقاب الحادث.

اعتقل الجنود الإسرائيليون عشرة نشطاء دوليين كانوا بصحبة مزارعين فلسطينيين في منطقة تقع بالقرب من مستوطنة معون (الخليل) وذلك لمساعدة المزارعين على الوصول إلى أراضيهم الواقعة بالقرب من المستوطنة. وقد أتهم ثلاثة من هؤلاء النشطاء بالاعتداء على الجنود وأطلق سراحهم لاحقاً.

استئناف عمليات الهدم في المنطقة (ج) بعد شهر من الهدوء

هدمت الإدارة المدنية الإسرائيلية ثمانية مبان يملكها الفلسطينيون في المنطقة (ج) في الضفة الغربية بحجة عدم حصولها على تراخيص للبناء، وذلك في كل من قرية حارس (سلفيت)، والخضر وبيت ساحور (بيت لحم). اثنان من بين هذه المباني كانت مبان سكنية أدى هدمها إلى تهجير سبعة أشخاص؛ في حين أن المباني الأخرى تضمنت مبان تجارية وأساسات منزل قيد الإنشاء. وإضافة إلى ذلك سلمت الإدارة المدنية الإسرائيلية سبعة أوامر بوقف البناء بحق خمسة مبان في قرية حلحول (الخليل) والنبى الياص (قلقيلية). وتعتبر أوامر وقف البناء إجراءً إدارياً يسبق إصدار أمر بالهدم.

عمليات الهدم التي نُفذت خلال هذا الأسبوع هي الأولى التي تُسجل في المنطقة (ج) منذ 14 آذار/مارس 2010. منذ مطلع عام 2010، هدمت السلطات الإسرائيلية ما مجموعه 65 مبنى يملكها الفلسطينيون في المنطقة (ج)، بينما هدمت ثلاث مبان على يد أصحابها في القدس الشرقية. وخلال إحدى هذه العمليات صادرت القوات الإسرائيلية مركبات تستخدم في أعمال البناء تعود لفلسطيني من قرية إمرية (جنين) بحجة أن المحجر الذي يمتلكه غير مرخص. وفي حادثة مشابهة، صادرت القوات الإسرائيلية مواد بناء من محجر يعود لفلسطيني من قرية بيت فجار (بيت لحم).

وخلال هذا الأسبوع أيضاً، أصبحت خمسة عائلات فلسطينية تتألف من 40 شخص تعيش في حي بيت صافا في القدس الشرقية معرضة لخطر التهجير الفوري وذلك أن الموعد الأخير لإخلاء منازلها الذي أصدرته محكمة العدل العليا الإسرائيلية في كانون الأول/ديسمبر 2009 انقضى هذا الأسبوع. كما أن الشرطة الإسرائيلية طلبت منهم شفها إخلاء منازلهم. وقد أصدر قرار محكمة العدل العليا في سياق خلاف حول ملكية المنازل والأرض بين العائلات ومستوطنين إسرائيليين من مستوطنة كريات أربع (الخليل).

آخر المستجدات المتعلقة بالجدار وإمكانية الوصول

فرضت السلطات الإسرائيلية إغلاقاً شاملاً على الضفة الغربية بداية من 17 وحتى 20 أبريل/نيسان 2010 وذلك خلال عطلة يوم الذكرى وعيد الاستقلال. ونتيجة لذلك، مُنع فلسطينيو الضفة الغربية الذين يحملون تصاريح دخول سارية المفعول من الدخول إلى إسرائيل والقدس الشرقية، باستثناء حالات استثنائية محدودة.

وخلال هذا الأسبوع تم تأخير وحدة إطفاء فلسطينية كانت في طريقها لإخماد حريق شبّ في مصنعين في قرية برطعة الشرقية (جنين) أكثر من ساعة على حاجز تفتيش ريخان برطعة الواقع على الجدار قبل السماح لها بالعبور؛ وإضافة إلى ذلك منعت الشرطة الإسرائيلية أيضاً وحدة إطفاء إسرائيلية حاولت الوصول إلى المنطقة بحجة عدم حصولها على تصريح بالعمل في الضفة الغربية. ووفقاً لما أفاد به رئيس مجلس القرية فقد تأخر وصول وحدة الإطفاء الأضرار التي نجمت عن الحريق والتي تُقدر

بمليون شيكل (حوالي 270,000 دولار). وقرية برطعة الشرقية (عدد سكانها 4,450 نسمة تقريبا) هي أكبر قرية تقع في المنطقة ما بين الجدار والخط الأخضر التي أعلن عنها في عام 2003 "منطقة عسكرية مغلقة"، حيث يتوجب على من هم ليسوا مواطنين فيها الحصول على تصريح "زيارة"، في حين أن خدمات الطوارئ يجب أن تُجرى "تنسيقا مسبقا" مع الجيش الإسرائيلي من أجل الوصول إلى القرية.

قطاع غزة

مقتل فلسطيني وإصابة أربعة آخرين بالقرب من الحدود ما بين غزة وإسرائيل

أسفرت الحوادث المتفرقة التي وقعت على طول الحدود ما بين إسرائيل وغزة عن مقتل مسلح فلسطيني وإصابة أربعة مدنيين فلسطينيين. ومنذ مطلع عام 2010 قتل 16 فلسطينيا (من بينهم خمسة مدنيين) وثلاثة جنود إسرائيليين وعامل أجنبي واحد، كما أصيب 67 فلسطينيا (من بينهم 55 مدنيا)، وأربعة جنود إسرائيليين على خلفية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في قطاع غزة وجنوب إسرائيل.

في 16 نيسان/أبريل أطلقت القوات الإسرائيلية النار وقتلت مسلحا فلسطينيا بحجة أنها رصدت مجموعة من المسلحين الفلسطينيين تحاول زرع عبوة ناسفة بالقرب من الحدود، إلى الشرق من مدينة غزة. وبالقرب من الحدود ما بين إسرائيل وغزة أيضا، أصيب مدني فلسطيني عندما أطلق القوات الإسرائيلية النار باتجاه مجموعة من الفلسطينيين الذين كانوا يجمعون الخردة المعدنية إلى الشرق من بيت لاهيا. وفي حادث آخر أطلقت القوات الإسرائيلية النار باتجاه مظاهرة نظمتها اللجنة الشعبية ضد "المنطقة العازلة"، مما أدى إلى إصابة ثلاثة متظاهرين فلسطينيين. وقد وقع هذا الحادث بعد أن تقدم المتظاهرون باتجاه السياج الحدودي ورشقوا، حسب ما يُزعم، الحجارة باتجاه القوات الإسرائيلية. وتُنظم مثل هذه المسيرات أسبوعياً احتجاجاً على الحظر المتواصل على وصول الفلسطينيين إلى المنطقة التي أعلنت عنها إسرائيل "منطقة عازلة". على طول الحدود بين إسرائيل وغزة. وخلال هذا الأسبوع أيضا، توغلت الدبابات والجرافات الإسرائيلية، في سبعة حوادث مختلفة، عدة مئات من الأمتار داخل غزة وانسحبت بعد أن نفذت عمليات تجريف للأراضي.

وهذا الأسبوع، أطلقت الفصائل الفلسطينية المسلحة عددا محدودا من الصواريخ البدائية الصنع باتجاه جنوب إسرائيل بما في ذلك قواعد عسكرية ولكن لم ينجم عنها أي إصابات إسرائيلية بشرية أو أضرار بالمتلكات. وفي حادث آخر، أصيب طفلان يبلغان من العمر 15 عاماً وامرأة كانت مارة في الطريق إصابات طفيفة عندما انفجرت إحدى مخلفات الحرب غير منفجرة كانت بحوزة الأطفال في بيت لاهيا إلى الشمال من مدينة غزة.

تنفيذ عقوبتين بالإعدام في غزة

في 15 نيسان/أبريل أعدمت سلطات حماس في غزة سجينان أدينا بالتعامل مع إسرائيل، وهي أول حادثة إعدام من هذا النوع تنفذ منذ تولي حماس في حزيران/يونيو 2007. ووفق ما أفاد به مركز الميزان لحقوق الإنسان فإن الشخصان اللذان أعدمنا من بين مجموعة تضم 17 شخصا حكمت عليهم محاكم تابعة لحماس بالإعدام في غزة. ويفيد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن المحاكم الفلسطينية أصدرت 68 حكما بالإعدام منذ تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994. وقد نُفذ 14 حكما منها خلال الفترة الواقعة بين 1994 و عام 2000، 12 منها نُفذت في غزة؛ ولم يُنفذ أي حكم بالإعدام بعد عام 2000.

الحوادث المتصلة بالأنفاق ما زالت تحصد الأرواح

توفي فلسطيني وأصيب ثلاثة آخرون في حادث انهيار نفق حدودي وانفجار اسطوانة غاز داخل أنفاق تقع أسفل الحدود بين غزة ومصر. ومنذ مطلع عام 2010، توفي 14 فلسطينيا وأصيب 22 آخرون في أحداث مختلفة متصلة بالأنفاق، بما فيها الغارات الجوية، وحوادث الانهيار والصدمات الكهربائية. وفي حادثين منفصلين وقعا خلال هذا الأسبوع عثرت شرطة الحدود المصرية على ستة أنفاق ودمرتها ولم يسفر ذلك عن أي إصابات. بالإضافة إلى ذلك، دمرت سلطات حماس في غزة عدة أنفاق يُزعم أنها كانت تُستخدم لتهرب دواء مخدر يدعى ترامادول أصبح يُستخدم بصورة واسعة في أوساط الشباب في غزة كمضاد للاكتئاب.

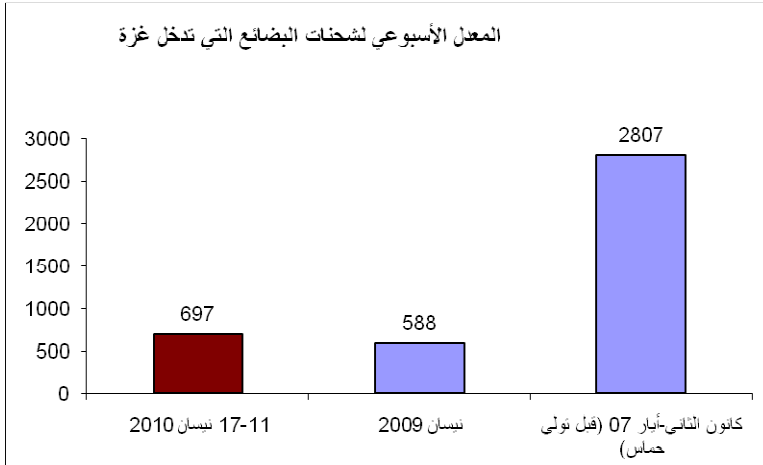
استمرار النقص رغم ارتفاع واردات الوقود وغاز الطهي

ارتفعت هذا الأسبوع إمدادات الوقود الصناعي بصورة ملموسة حيث بلغت حوالي 1.8 مليون لتر دخلت غزة هذا الأسبوع مقارنة بـ 0.7 مليون لتر خلال الأسبوع الماضي. ووفقا لسلطة محطة توليد كهرباء غزة، فقد كان هذا الارتفاع مخططا قبل إغلاق معابر غزة خلال عطلة يوم الذكرى وعيد الاستقلال الإسرائيلي في 19 و 20 نيسان/أبريل. وتمثل هذه الكمية 57 بالمائة من الكمية التي يحتاجها القطاع أسبوعيا من الوقود لتشغيل محطة توليد كهرباء غزة بقدرتها التشغيلية الكاملة (80 ميغاواط). ونتيجة لذلك استمرت محطة توليد كهرباء غزة في إنتاج حوالي 30 ميغاواط من كمية الكهرباء التي يحتاجها القطاع الأمر الذي جعل معظم سكان غزة يعانون من انقطاع التيار الكهربائي الذي يصل إلى 8-12 ساعة يوميا.

وعلى غرار ذلك، ازدادت واردات غاز الطهي هذا الأسبوع مقارنة بالأسبوع الماضي (957 مقابل 700 طن)، ولكن هذه الكمية تظل أقل بنسبة 32 بالمائة من الكمية التي يحتاجها القطاع أسبوعيا من الغاز والتي تبلغ 1,400 طن وفق تقديرات جمعية أصحاب محطات الوقود.

استمرار دخول شحنات محدودة من البضائع الجديدة إلى غزة (11 - 17 نيسان/أبريل)

دخل إلى غزة هذا الأسبوع ما مجموعه 697 حمولة شاحنة، فيما يُعد زيادة بنسبة 44 بالمائة مقارنة بعدد حمولات الشاحنات التي دخلت خلال الأسبوع الماضي (483). ويمثل رقم هذا الأسبوع ربع المعدل الأسبوعي من عدد حمولات الشاحنات التي أدخلت خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2007 (2,807) أي قبل تولي حماس.



وخلال هذا الأسبوع، سمح بدخول ثلاث شحنات من الأخشاب وشحنتان من الألمنيوم إلى غزة. وتعتبر هذه المرة الأولى التي يُسمح فيها بدخول الأخشاب والألمنيوم إلى غزة لأغراض تجارية منذ حزيران/يونيو 2007 وتشرين الأول/أكتوبر 2008، على التعاقب. وقد أفادت وزارة الاقتصاد الوطني أنه من المخطط دخول ستة شحنات من الألمنيوم والأخشاب يوميا خلال الأسابيع القادمة. إضافة إلى ذلك، دخل ما مجموعه 50 حمولة شاحنة من الملابس

(28) والأحذية (22) إلى قطاع غزة، إضافة إلى السماح بدخول عشرة شحنات من المولدات الكهربائية والكوابل إلى مصلحة مياه بلديات الساحل، وشركة توزيع كهرباء محافظات غزة وشركة الاتصالات الفلسطينية. كما وتواصل دخول الزجاج، حيث دخل إلى غزة منذ 29 كانون الأول/ديسمبر 2009، 172 شحنة تحمل ما يُقدر بـ 112,000 لوحا من الزجاج. كما غادرت غزة شحنتين فقط من أزهار الزينة (174,000 زهرة) عبر معبر كيرم شلوم "كرم أبو سالم". ومنذ 10 كانون الأول/ديسمبر 2009، خرج ما مجمله 117 حمولة شاحنة من غزة من بينها 84 حمولة شاحنة من أزهار الزينة (13.5 مليون زهرة) و33 حمولة شاحنة من الفراولة (52 طن).

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_2010_04_22_english.pdf